



**الشباب الكردي عموماً مفعم بالحماس
والعنفوية وحب الحركة والعمل المباشر ،
خصوصاً وأنه المؤهل أكثر من غيره في مجال
التعامل مع التفانة وتحقيق التواصل
مع الآخر....**

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكتي) - العدد (٢١٦) تموز ٢٠١١م- ٢٦٢٢ ك - الثمن ١٥ ل س

سفك الدماء... مزيد من المخاطر والقلق

إقليمية ودولية- يشكل سندا أميناً لإحداث تحول ديمقراطي لصالح الشعب السوري ويحرص على حرية وكرامة المواطن وحقوق الإنسان، أمرٌ لا يمكن الركون إليه فحسب، بل ويحمل في طياته ما هو أسوأ ومخاطر أشدّ.

ومن هنا تأتي الدعوة- في الأمس واليوم- إلى اليقظة والحذر من مساعي البعض لحرف الحركة الاحتجاجية وتظاهراتها عن مسارها السلمي وطابعها المدني، وتجنب الانزلاق والانجرار وراء شعاراتٍ تدور وتطلق بعوالم الغيب في السماوات، حيث أن ما يطمح إليه الشعب السوري بجميع أطبافه ومكوناته هو تحقيق تغيير على الأرض، تغيير ملموس وإصلاحات حقيقية تمسّ حرية وكرامة المواطن في حياته وليس بعد مماته، وهذا يستوجب منطق ولغة الحوار والعقل والتصالح، لا منطق القوة والعسف والغرور.

إن نمطية حكم الحزب الواحد التي لا تزال قائمة منذ عقود لم تعد صالحة لا في الاقتصاد والسياسة، ولا في العلم والثقافة وإدارة شؤون ومؤسسات الدولة والمجتمع...إنها المصدر والمنبع الأساس للاستبداد والفساد وإعادة إنتاجهما، وإدخال البلاد في أزمتها خانقة بين حين وآخر، وهذا ما بات يجمع عليه معظم السوريين، مما يقتضي الآن وقف كافة أنواع العنف أولاً، وذلك لتهيئة مناخ صحي وأجواء ملائمة للشروع بعقد مؤتمر وطني شامل يجري فيه التباحث بصراحة وشفافية بغية تشخيص الأزمة الراهنة وظواهرها وتجلياتها وبلورة الخيار الأفضل والصيغة المثلى لمخرج سياسي عنوانه الشروع دون تردد لصياغة ←

في ظل تفاقم الأزمة الشاملة التي تعيشها البلاد منذ قرابة خمسة أشهر والتي عنوانها الأبرز والخطير استمرار وتصاعد دوامة العنف والقتل في أكثر من مدينة ومنطقة، خصوصاً مدينتنا حماه ودير الزور وريف دمشق، وسقوط مئات الشهداء والجرحى وآلاف الأسر المنكوبة التي هجرت منازلها بحثاً عن الأمان، وذلك بفعل استمرار السلطة في اعتماد الخيار الأمني-العسكري في معالجة الأوضاع بدلاً من الالتفات نحو مخرج سياسي سريع يضع حداً للتوترات ويوقف مسلسل النزيف الدموي الذي بات ينهك الداخل السوري بمختلف مجالاته ويدفع بالأسرة الدولية نحو فرض مزيد من الإدانات والعقوبات التي من شأنها التمهيد لتدويل ملف الداخل السوري وما يترتب على ذلك من تبعاتٍ لا تحمد عقباها، حيث النموذج الليبي ماثلاً للعيان،... في ظل هكذا مشهد مؤلم وخطير ترافقه وتتخلله حملات تحريض وتجييش إعلامي تأخذ أكثر من طابع وتوجهٍ لا علاقة لهما بحرية وكرامة المواطن والوطن ولا بهدف التحول السلمي صوب تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي السلمي واحترام حقوق الإنسان، تبرز الأهمية بل الضرورة التاريخية الملحة لمطلب وشعار وهدف كل الجهود لوقف فوري لسفك الدماء ودوامة العنف قبل أي اعتبار آخر.

إن جميع أصحاب الإرادة الخيرة-الواعية في الداخل السوري وأينما كانت مواقعهم وانتماءاتهم، يدركون جيداً كم هو منبوذ ومموج وعقيم ومكلف جداً استمرار اعتماد السلطة للخيار الأمني-العسكري في معالجة الأزمة، كما يدركون جيداً أن التعامل بردود الأفعال والفلتان الشعارتي وإشاعة الأوهام بأن العالم الخارجي- من قوى

الاختيار

والقرار...
ادونيس.../١٤

مع

الدكتور آزاد
على.../١١

الموقف التركي

الصاحب،
الخافت.../٥

حوار مع محي

الدين شيخ
ألي.../٣

الطالب ...

السجين
٢/...

الطالب ... السجين ...



في العشرين من شهر حزيران الماضي، ألقى الرئيس بشار الأسد خطاباً موسعاً على مدرج جامعة دمشق، تضمن اعترافاً بوجود أزمات عديدة تمس السلطة والدولة والمجتمع، وأيضاً العديد من المفردات الجديدة على الخطاب السياسي السلطوي المعتاد منذ عقود، وأطلق وعوداً بالإصلاح طغى عليها طابع التسوية والتأجيل والدراسة في إطار وصف ما تشهدها سوريا من أحداث بالمؤامرة الكبرى تقف وراءها قوى محلية وإقليمية ودولية، دون أن يعلن عن تدابير وإجراءات عاجلة وجدية تغلق مسار الحل الأمني - العسكري وتضع الدولة والمجتمع في مسار الحل السياسي قد يبدأ بتفكيك بنية النظام الاستبدادي القائم على سياسات الحزب الواحد نحو عملية إصلاح وتغيير حقيقية لبناء دولة مدنية تعددية حديثة، حيث قال: " لا نستطيع أن نقوم بعمل مفصلي وبعملية إصلاح كاملة بعد خمسين عاماً من شكل سياسي معين أن تنتقل من خلال قفزة في المجهول.... "

إثر هذا الخطاب غير الملبي لمطالب الحركة الاحتجاجية الشعبية السلمية التي تشهدها سوريا منذ شهور ودعوات قوى المعارضة منذ أعوام، وبعد ساعة خرجت حشود غفيرة من طلبة جامعة حلب وسط المدينة الجامعية للتظاهر وتجديد الدعوة للتغيير والتحول نحو الديمقراطية واحترام المواطن وتضامناً مع احتجاجات المدن والقرى السورية الأخرى، أرادوا أن يعبروا عن آرائهم وأفكارهم بأساليب لاعنفية بطاقات الشباب وحماس ووعي لما يترتب عليهم من مسؤولية وطنية وتاريخية في هذه المرحلة الصعبة التي نمرّ بها، حيث قال الرئيس في خطابه: " ... الشباب لهم دور كبير في هذه المرحلة لأنهم أثبتوا أنفسهم خلالها... شباب واع ويتمتع بالحس الوطني وهو من هذا الوطن ... "، ولكن بدلاً من هذا التقدير واحترام مشاعرهم والإنصات إلى مواقفهم وتلبية مطالبهم وإشراكهم في حل سياسي وطني ديمقراطي لقضايا البلاد، جوبهت تلك الحشود الطلابية بالضرب المبرح والتفريق بالقوة والاعتقال من قبل عناصر القوى الأمنية والشبيحة الذين كانوا متأهبين لصد أية حركة احتجاجية في جامعة حلب التي شهدت العديد من التظاهرات، ودون أي احترام لحرمة الجامعة كمكان للعلم والثقافة والفكر والإبداع وبناء الإنسان، لتكون النتيجة جرح العشرات واعتقال أكثر من أربعمئة طالب اكتظت بهم الزنازين في مساحات ضيقة تقتفر لأدنى مستويات الظروف الصحية من تنفس ونوم ←

مشروع دستور عصري جديد يطرح على الاستفتاء، دستور ضامن لمفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون، ضامن لمبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ضامن لمستلزمات إعلاء شأن القضاء واستقلالته ونزاهته، ضامن لمبدأ فصل الدين عن الدولة والسياسة، ضامن لإجراء انتخابات حرة وشفافة، ضامن لتمكين أبناء القومية الكردية من التمتع بحقوقهم القومية والإدارية المشروعة في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، ضامن لحرية المعتقد وحقوق الإنسان دون تمييز، ضامن لثقافة اللاعنف ونبذ لغة الحروب والعداوات من أجل السلم والحرية والمساواة. ومن أجل الشروع والمباشرة بهذا العمل الوطني الديمقراطي التاريخي والمسؤول، لا بدّ من وقف القتل والاعتقال والإذلال بحق المواطن، لا بدّ من وقف فوري لكافة أشكال العنف ومن أي جهة كانت وإعادة قطعات الجيش وآلياته إلى أماكنها الطبيعية.

قمع في سوريا: رعب في تلكلخ

تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في ٦ يوليو/ تموز ٢٠١١ يوثق حالات الوفاة في الحجز وعمليات التعذيب والاعتقال التحسفي التي وقعت في مايو/أيار عندما شنّ الجيش السوري وقوات الأمن عملية أمنية كاسحة وواسعة الانتشار استمرت أقل من أسبوع ضد سكان البلدة الواقعة بالقرب من الحدود اللبنانية.

وقال فيليب لوثر، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إن الروايات التي سمعناها من الشهود حول الأحداث في تلكلخ ترسم صورة مقلقة للغاية لانتهاكات منظمة ومستهدفة بغيّة سحق المعارضة". ودعت المنظمة السلطات السورية إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين اعتُقلوا تعسفاً والذين اعتُقلوا بسبب مشاركتهم في المظاهرات السلمية أو لأنهم عبّروا عن آرائهم المعارضة، بمن فيهم الأطفال.

منظمة العفو الدولية تعتبر أن الجرائم التي ارتكبت في تلكلخ تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، لأنها تبذروا جزءاً من هجوم منظم وواسع الانتشار على السكان المدنيين. وكررت منظمة العفو الدولية دعوة مجلس الأمن إلى إحالة الأوضاع في سوريا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما حثت السلطات السورية على السماح لمحقيقي الأمم المتحدة الذين ينظرون حالياً في أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، بدخول البلاد بدون أية عراقيل.



محي الدين شيخ آلي: الشباب الكردي عموماً مفعم بالحماس والعفوية وحب الحركة والعمل المباشر

حاوره مكسيم العيسى * ٢٠١١/٧/١٧

فيما يلي نص المقابلة التي أجراها موقع سوريا الجديدة الإلكتروني ونشرتها مواقع أخرى أبرزها موقع نون المصرية:

س١: الأستاذ محي الدين شيخ آلي سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا-يكي تي- كما تعلمون ما زال القتل و الاعتقال مستمرا في المدن و البلدات السورية برأيكم أين تتجه البلاد الآن؟

إن استخدام لغة السلاح والقتل وحملات الاعتقال والإذلال بحق المواطنين هنا وهناك من المدن والبلدات وبالتالي استمرار دوامة العنف ، يدفع بالأوضاع باتجاه مزيد من التعقيد والتأزيم ، بل ويفضي إلى إنهاك الداخل السوري في مختلف المجالات وصولاً إلى فوضى وفتنان أمني يدخل سورية في نفق مظلم ، وهذا ما يحمل حزبنا إلى التمسك الثابت بالدعوة أولاً إلى وقف فوري للعنف قبل أي اعتبار آخر.

س٢: كما تعلمون الشباب الكردي يقوم بتنظيم المظاهرات في المناطق الكردية ما هو موقفكم من هذا المظاهرات و دور الجيل الجديد فيها؟

جيل الشباب أينما كان وبوجه عام يبقى له طموحاته المشروعة ويتسم بالنبيل والاستعداد للتعاطي بصرف النظر عن انتماءاته القومية أو الدينية أما بصدد المظاهرات تلك التي تشهدها المناطق الكردية فإننا نرى بأنها محقة ومشروعة مادامت محافظة على مسارها السلمي وتنبذ لغة التحريض والفتنان الشعراطي وتخدم التآلف والسلم الأهلي بين مكونات المجتمع متجنباً إلحاق الأذى بالامتلاكات العامة والخاصة . فالشباب الكردي عموماً مفعم بالحماس والعفوية وحب الحركة والعمل المباشر ، خصوصاً وأنه المؤهل أكثر من غيره في مجال التعامل مع التقانة وتحقيق التواصل مع الآخر سواء في الداخل أو الخارج واكتساب مزيد من الوعي والإدراك لتجنب الوقوع في شباك أجندة وجهات لا تهمها كثيراً قضايا الديمقراطية وحقوق الأكراد لا في سورية ولا في غيرها .

س٣: بعد طرح الحركة الكردية مبادرة لإنهاء الأزمة تلقى ١٢ حزبا كرديا دعوة رسمية من رئيس الجمهورية لاجراء لقاء معه ما هي الأسباب التي حالت دون قيام هذا اللقاء؟

في اجتماعها المسؤول وافقت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سورية على دعوة اللقاء مع السيد رئيس الجمهورية الذي لطالما كان منشوداً من قبل الجميع على مر السنين وذلك بهدف إيصال صوت الحركة الكردية وفحوى مبادرتها مباشرة إلى مسمع شخص الرئيس . إلا أن ضيق الوقت من جهة والمناخ غير الملائم من جهة أخرى حال دون حصول اللقاء المذكور ، وعلى إثره صدر تصريح لاجتماع مسؤولي أحزاب الحركة في ٢٠١١/٦/٨ ونشر في مختلف المواقع .

س٤: لماذا لم يتم حتى الآن عقد مؤتمر وطني كردي تشارك فيه جمع الأحزاب و الفعاليات و الجمعيات و الشخصيات المستقلة؟

وغذاء، ليعانوا التعذيب النفسي والجسدي إلى جانب التحقيقات الصورية التي أجرتها معهم وهم معصومي الأعين لجان الضابطة العدلية التي تعمل بإشراف الجهات الأمنية بعد إلغاء "حالة الطوارئ" في تنظيم الضبوط وتوجيه التهم (بدعوى القبض على الفاعل بالجرم المشهود)، حيث أصبح الحال أسوأ مما قبل ، رافقها التهديد بالفصل من الجامعة والضرب بالعصي الكهربائية .

خلال أسبوع تم إحالة الطلاب المعتقلين إلى القضاء عل شكل مجموعات وبتهم مختلفة (الشغب ومخالفة قانون النظار ، وهن نفسية الأمة ، القح والذم برئيس الدولة ، النيل من هيبة الدولة ...) ، وأصبحوا نزلاء في سجن حلب المركزي ، وأفرج عن معظمهم فيما بعد بإخلاء سبيلهم بكفالة ليحاكموا وهم طلقاء ، حيث انعكس هذا الاعتقال بالضرر على مشاعرهم ومستقبلهم الدراسي والحياتي بشكل عام .

طالب العلم وحامل القلم والدفتري وناطق الفكر والرأي وصاحب الضمير والأخلاق ، مع الأسف ، يهان ويضرب ويعتقل ويسجن بتهم ملفقة ، يجرح ويقتل أحياناً ، حقيقة نراها بأعينا ونسمع عنها بأذاننا كل يوم .

أسهبنا في سرد هذه الحالة لما للحدث من حجم ورمزية - بعد خطاب الرئيس وفي الحرم الجامعي - ، ومن انتهاك صارخ لحقوق الإنسان التي تلقت ضربات قاسية في الكثير من الأوقات والأماكن من أرض بلدنا سوريا على يد أجهزة النظام والشبيحة لتصل إلى حد ارتكاب جرائم ضد الإنسانية - ترصد من المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان المحلية والعالمية - من ضرب وقمع واعتقال وقتل بالرصاص الحي بحق مواطنين عزل يتظاهرون بشكل سلمي ويطالبون بالحرية والكرامة والسلم والمساواة والعدالة .

من حق وواجب أبناء الجاليات السورية - بعربها وأكرادها - في المهجر أن يلتقوا ويتشاوروا عبر اجتماعات ومؤتمرات علنية لا يتعارض انعقادها مع قوانين الدول المضيفة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من الأهمية بمكان أن يتفهم القائمون على تلك المؤتمرات في الخارج حقيقة المعطيات الميدانية لأحوال الداخل السوري ومدى حساسيته في ظل مناخات استثنائية جداً وبعيدة كل البعد عن أجواء ومناخات الفضاء الأوروبي وبلدان المغترب برمتها ، كي تكون حصيلة تلك المؤتمرات دعماً وسنداً للحراك الوطني الديمقراطي العام في الداخل السوري وحركته الاحتجاجية السلمية ، وبعيداً عن إطلاق العنان للخطاب التحريضي والفلتان الشعراي الذي لطالما ثمة جهات وأجندة أجنبية تتخذ من موضوع حقوق الإنسان ذريعةً وغطاءً لتدخلات خارجية تزيد الطين بلة .

س٧: في حال تدهور الأوضاع في البلاد وتدخل الجيش التركي بقرار دولي لحماية المنطقة ماذا تتوقعون أين يكون موقف الحركة الكردية بهذا الخصوص؟

صحيح أن ثمة سيناريوهات لتدخل عسكري تركي في سورية تحت غطاء دولي أو قرار من الناتو وما شابه ، وهذا أمر عسير نظراً للتوازنات الإقليمية - الدولية ومخاطر نشوب فوضى عارمة على مستوى المنطقة ، ولتحويل الوضع السوري من السيئ إلى الأسوأ ، فإن جماهير المناطق الكردية الممتدة في معظم الشريط الحدودي مع تركيا لا ولن تتهاون مع أي تدخل طائش من هذا القبيل ، وإن أحزاب الحركة الوطنية الكردية بما فيها حزبنا لها من النفوذ وحجم الانتشار التنظيمي بما يكفل صد أي تدخل عسكري الذي يبقى مرفوضاً ومداناً في الحاضر والمستقبل .

س٨: كيف سيكون شكل الحكم أو النظام الجديد في حال رحيل النظام الحالي؟

سورية اليوم في مرحلة مخاض صعب ، وموازين القوى كما نفهمها ليست راجحة باتجاه قرب رحيل النظام الحالي كما يراه ويروج له البعض أو يستسهله ، وهذا لا يعني البتة بأن المستقبل المنظور لصالح استمرار نظام الاستبداد وحكم الحزب الواحد ، فالإفلاس مصيره في المآل الأخير لا محال ، وإن شكل الحكم أو النظام الجديد المأمول والمرتب هو نظام الدولة المدنية الديمقراطية المبنية على نظام برلماني تعددي ودستور جديد يكفل المواطنة الحقيقية ومبدأ المساواة والتعددية ، ويخلو من التمييز بسبب الدين أو القومية والانتماء السياسي .

س٩: ما هو الحل الأمثل للقضية الكوردية في سوريا الجديدة؟

الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني كردي في سورية تشارك فيه الأحزاب والفعاليات المجتمعية - الثقافية والشخصيات المستقلة مشروع قائم ، بادرن حزبنا إلى طرحه واعتماده منذ سنوات ، ويعمل له دون تردد ، وذلك من خلال الاستمرار في تبيان وشرح ضروراته في سياق تطبيع العلاقات - إن جاز التعبير - ونبذ المهاترات وكل ما هو ثانوي في الإطار العام للحركة الوطنية الكردية في سورية ، وفي هذا المنحى - التوجه ، تحققت خطوة هامة ألا وهي تشكيل مجالس محلية تضم العديد من الفعاليات المجتمعية الثقافية ومستقلين في مختلف المناطق الكردية وكذلك في مدن كبيرة كدمشق وحلب والرقّة والحسكة يتوجها مجلس عام للتحالف الديمقراطي الكردي وذلك من خلال التعاون الوثيق والعمل المشترك مع الإخوة في الحزب الديمقراطي التقدمي الحليف ، هذا التعاون الذي نجم عنه في الآونة الأخيرة ملتقى اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية الذي يسعى لمواكبة الحدث وصياغة خطاب سياسي متزن يلبي مصالح وطموحات شعبنا الكردي ويخدم الصالح العام . أما إنجاز مشروع الدعوة لانعقاد المؤتمر الوطني المنشود فيبدو أنه بحاجة إلى وقت يتحقق فيه تفاهم واتفق على مشروع وثيقة سياسية وآخر بنية تنظيمية وآليات عمل ، ومن ثم الإقدام على عقد المؤتمر ، وإن الإعاقة الموجودة في الأمس واليوم مردها عوامل متصلة بانشداد البعض إلى هواجس حزبية - ذاتية لا علاقة لها بالسياسة ومتطلبات الواقع والمرحلة .

س٥: لماذا لم يشارك إعلان دمشق و عدد من الأحزاب الكردية في هيئة التنسيق الوطني و ما هو موقف المعارضة السورية من القضية الكردية؟

الأمانة العامة لإعلان دمشق هي المعنية بالإجابة ولست مخولاً في هذا الصدد. أما بخصوص الأحزاب الكردية التي تريت في التوقيع - وحزبنا واحد منها - على وثيقة إعلان هيئة التنسيق الوطنية ولم تشارك في لجانها ، فلقد كان موقفنا هذا امتثالاً لقرار اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية القاضي بتأجيل التوقيع من جهة ومواصلة المسعى لإدراج فحوى المبادرة الكردية في الوثيقة السياسية لهيئة التنسيق والتمسك بالإطار العام للمبادرة تلك وخاصة ما هو متصل بالقضية الكردية في سورية وضرورة إرساء أسس لنبذ أي استعلاء قومي أو شوفينية في تناول هذا الشأن - القضية من جهة ثانية ، كما وأثرنا عدم التسرع في التوقيع على الوثيقة تلك بهدف ألا نشكل عاملاً في تعميق الشرخ في الإطار العام للمعارضة الوطنية الديمقراطية في هكذا لحظة تاريخية . وما يتعلق بالشق الأخير من سؤالك ، يمكن القول بأن ثمة ضبابية إن لم نقل معضلة في رؤى ومواقف معظم أوساط المعارضة السورية حيال المسألة الكردية وقضايا القوميات بوجه عام.

س٦: ما رأيكم بالمؤتمرات التي تتعقد من قبل بعض أطراف المعارضة في الخارج؟

بالقيادة السورية عبر قنوات عديدة لحتها على الإسراع في البدء بعملية إصلاح حقيقية ، إلى جانب إطلاق مواقف صاخبة لم تكن حساباته الانتخابية بعيدة عنها، واحتضان مؤتمرات لبعض قوى المعارضة السورية من الداخل والخارج من خلال تمرير بعض أجنديتها الخاصة ، وإيوائها لآلاف النازحين السوريين في مخيمات مغلقة أمام وسائل الإعلام . عموماً كان الموقف التركي موضع استحسان واحترام الكثير من السوريين . أما بعد انتهاء الانتخابات

النيابية في ١٢ حزيران ٢٠١١ وفوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد ، خف وهج الموقف التركي وتضاءلت إطلاقات مسؤوليها في الإعلام للتحدث عن الشأن السوري انسجاماً مع الموقف الدولي الرسمي الضعيف أصلاً والمتراوح بين النصح والشجب وبعض العقوبات الضعيفة التأثير في إطار تجاذبات المصالح والبحث عن تقاسم مناطق النفوذ مستقبلاً وبالتأكيد الجانب القيمي وقضايا حقوق الإنسان ومصالح الشعوب تندرج في آخر سلم اهتمامات وأولويات الحكومات الأجنبية ، رغم تطور الأحداث في سوريا بشكل دراماتيكي وتوسع دائرة التظاهرات وسقوط الضحايا واستمرار دوامة العنف والاعتقالات من خلال الحل الأمني - العسكري الذي اعتمده النظام السوري ويستمر فيه بتكتيكٍ مفصوح وإصرار وقسوة لا مثيل لها في هذا العصر .

يبدو أن تركيا أصبحت نقطة ارتكاز وواجهة تعتمد عليها الدول الأوروبية وأمريكا في التعامل مع الملف السوري ، خاصة بعد أن وافقت أنقره على مشروع نصب الدرع الصاروخي للحلف الأطلسي في سواحلها وعلى أراضيها ، في ظل تأرجح خياراتها بين مطالب الحركة الاحتجاجية والبحث عن حلول مع النظام القائم ، وكانت لزيارة وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو أواسط تموز الجاري إلى طهران دلالة واضحة على وجود توجه وتصور بالضغط على النظام السوري لإجراء إصلاحات وتلبية بعض مطالب تيارات معينة من المعارضة قد تكون في إطار "صفقات" لا تمس جوهر الأزمة ولا تؤدي إلى تفكيك بنية النظام الأمنية ، ويبدو أن النظام الإيراني رفض هذا التوجه ويدعم النظام السوري بالمال وغيره من متطلبات خيار قمع وتكثيف وإنهاء الحركة الاحتجاجية، مثلما فعله هو من قبل مع الحركة الخضراء للمعارضة الإيرانية ، وذلك

بداية أود التأكيد بأن لا حل للمسألة الكردية بدون ديمقراطية حقيقية ، وإن الخيار الأفضل والحل الأمثل للقضية الكردية في سورية الغد يكمن في توفير مستلزمات تمكين أبناء القومية الكردية في التمتع بممارسة كامل حقوقهم القومية والإدارية المشروعة في إطار سيادة القانون ووحدة البلاد أرضاً وشعباً وذلك من خلال إلغاء كافة السياسات والتدابير والتعاميم الاستثنائية والعنصرية التي صيغت ومورست ضد الشعب الكردي على مر العقود والعهود ، والإقرار الدستوري الصريح بوجوده القومي التاريخي كمكون رئيسي من النسيج الوطني السوري .

* موقع سوريا الجديدة :

www.thenewsyria.net/nuce.php?z=ar&id=2866

الموقف التركي الصاخب ، الخافت ...

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان زمام الحكم في تركيا ، شهدت الدولة داخلياً نقلة تنموية واضحة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، خاصة بعد فتح ملف منظمة أرغنون السرية وتقديم بعض أعضائها للمحاكمة وكسر شوكة المؤسسة العسكرية وتقديم بعض ضباطها وعناصرها المتورطين في محاولة انقلابية فاشلة إلى القضاء وتعديل الدستور بحيث يسمح بمحاكمة العسكريين أمام القضاء المدني، ترافقاً مع تغير أجواء السياسات الدولية بعد هجمات ١١ أيلول والحرب على أفغانستان والعراق ، بحيث أصبح منوطاً بتركيا لعب دور سياسي أكثر مما هو عسكري مفترض مثلما كان في أيام الحرب الباردة باعتبارها عضو في الحلف الأطلسي ولديه ثاني أكبر جيش فيه . كما نشطت الدبلوماسية التركية ونجحت في بناء علاقات واتفاقات واسعة مع العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، رغم التعثر والارتباك في بعض القضايا، أثناء الحرب على العراق وفي الملف النووي الإيراني ولدى هجوم الكوماندوس الإسرائيلي على سفينة مرمرة قبالة سواحل غزة وسقوط ضحايا أترك ، وكذلك الإخفاق في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي بسبب امتناعها عن حل المشكلة القبرصية وإيجاد حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية في تركيا ولقضايا أخرى .

نسجت تركيا علاقات سياسية واقتصادية هامة مع الدول العربية، خاصة مع ليبيا وسوريا، وأظهرت حماساً مبالغاً فيه بالوقوف إلى جانب قضايا المسلمين والعرب ، وفي تلك المعادلة كانت الطرف الأول والأكثر استفادةً ، وصلت إلى حد الدعوة لتفسير المشاكل. ولكن بعد اندلاع الانتفاضات وانطلاق ما سمي بالربيع العربي ، والتي فاجأت الجميع وأثرت بشكل كبير في مناخ السياسات الدولية باتجاه الدعوة للانتقال نحو الديمقراطية واحترام إرادة الشعوب التي فرضت واقعاً جديداً تنتشط فيه حركات احتجاجية عارمة ،... اتخذت تركيا أيضاً موقفاً تضامنياً لمطالب شعوب تونس ومصر واليمن وفي ليبيا ولو بعد تردد لم يدم طويلاً ، بينما كان موقفها من الوضع السوري أكثر سخونة وتسارعاً لم تخل من لغة التهديد أحياناً ، حيث بادر السيد أردوغان ووزير خارجيته ومنذ الأيام الأولى للحركة الاحتجاجية إلى الاتصال

بلاغ

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي وتضمن جدول أعماله جملة من القضايا والموضوعات التنظيمية والسياسية.

فعلى الصعيد السياسي تناول الاجتماع تطورات الأوضاع التي تشهدها سوريا على وقع الحركة الاحتجاجية التي تعم معظم المناطق والمحافظات السورية.

إذ أعرب الاجتماع عن تأييده للمظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح والتغيير الديمقراطي، ودعا السلطات إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل ضد المحتجين، والسماح بالنظائر السلمي، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي بما فيهم المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، وإلى توفير بيئة ومناخ صحي لإطلاق حوار وطني شامل وحقيقي بغية إخراج البلاد من الأزمة الراهنة التي تمر بها، ووقف نزيف الدم والعنف في سوريا.

وفيما يخص التظاهرات في المناطق الكردية، فقد أكد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا على ضرورة الحفاظ على سلمية المظاهرات وعدم توفير أية ذريعة لأية جهة كانت تحاول وتسعى إلى خلق جو من التوتر والتصعيد سواء من خلال بعض الشعارات التي ترفع في المظاهرات أو كيل الشتائم أو تحريض الشباب على تغيير مسار التظاهرات وغيرها من الذرائع التي قد تؤدي إلى العنف والقتل في نهاية المطاف بغية تحقيق مآرب حزبية أو شخصية لبعض الجهات والعناصر التي تريد إلحاق الأذى والضرر بالکرد وبمصالحه الوطنية والقومية.

وفيما يخص المؤتمر الوطني الكردي المنشود، أبدى الاجتماع عن موقفه الداعم لعقد المؤتمر وفقاً لتأكيدات وتوجهات المجلس العام الرامية إلى تحقيق هذا المطلب الكردي في توحيد الصف السياسي الكردي، إلا أنه أكد على ضرورة صياغة موقف وخطاب سياسي كردي موحد يأخذ في الاعتبار الواقع السياسي في البلاد من جهة والواقع السياسي الكردي من جهة أخرى، خطاب يعتمد الواقعية والموضوعية السياسية بعيداً عن الشعاراتية والمواقف الحزبية الضيقة.

كما ناقش المجلس العام الوضع التنظيمي للتحالف وأكد على ضرورة تفعيل دور التحالف من خلال تفعيل دور المجالس المحلية والمجلس العام لتحقيق التواصل المطلوب مع الوسطين الكردي والسوري على حد سواء.

٢٤ / ٧ / ٢٠١١

المجلس العام لتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

بحجة الحفاظ على محور " الممانعة " المتعنت الرافض لأي تغيير داخلي ديمقراطي .

كما أن تشتت المعارضة السورية وعدم تبلور خطاب سياسي موحد نوعاً ما ومنفق عليه مع نشطاء الحركة الاحتجاجية يرسم ملامح مستقبل سوريا ، لاتساعد الدول الأجنبية لحسم خيارها إلى جانب الشعب السوري ، حيث لم يصدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن بإدانة استخدام السلطات السورية للعنف بحق المدنيين ، إلا بعد إراقة المزيد من الدماء في حماه وغيرها ، وكذلك امتلاك النظام السوري لبعض عناصر القوة داخلياً ولأوراق هامة في ملفات إقليمية يؤخر ويفرمل إعلان موقف وتحرك تركي ودولي واضح وصريح مؤيد للحركة الاحتجاجية ، وقد تكون هناك تحضيرات من خلف الكواليس لتدخل خارجي لا تتسجم مع مطالب الشعب السوري بكل أطيافه التي أعلنت رفضها لأي تدخل عسكري خارجي سوى قبول أشكال الدعم السياسي والإنساني تحت سقف احترام إرادتها وخياراتها الوطنية والالتزام بالمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان .

في هذه الأجواء الدولية والإقليمية الحامية وبدء الشعوب باستعادة دورها التاريخي في رفض الظلم والظلمين لثحدث انعطافة في مجال السياسة والفكر ، لاتزال حكومات تركيا وإيران وسوريا تتعامل مع الشعب الكردي الذي يتجاوز تعداده خمسة وثلاثين مليون نسمة يعيش على أرضه التاريخية في الدول الثلاث، بمنطق الإنكار والإقصاء والاضطهاد والتكيل والقتل أحياناً ، حيث الحل العسكري هو المعتمد مع حزب العمال الكردستاني وتقوم القوات الإيرانية بقصف مواقع حزب پژاك Pijak لتشمل قرى على جانبي الحدود مع العراق وبتدخل سافر في أراضي إقليم كردستان العراق .

إن الشأن الكردي في سوريا حاضر بقوة في أذهان القادة الأتراك خاصة لما له حضور على جانبي حدود بطول ٨٥٠ كم ، ولانعتقد أن الحكومة التركية ستشجع أطراف المعارضة السورية على الاعتراف بالوجود القومي الكردي في سوريا وما يترتب عليه من استحقاقات إذا لم تعرقل وتجهد لمنع ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، لأن أي حل للقضية الكردية في سوريا مستقبلاً سيؤثر بفعالية على القضية الكردية في تركيا التي ترفض الاعتراف بها وإيجاد حل سلمي ديمقراطي لها، مما يعزز الشك والقلق والحساسية في نفوس الأكراد السوريين تجاه تحرك وموقف تركيا من الوضع السوري ومن علاقتها ببعض أطراف المعارضة ، الأمر يحتاج إلى الوضوح والشفافية والتوازن من الجار التركي على قاعدة احترام المصالح المتبادلة ومطالب كل أطياف الشعب السوري بعربه وأكراهه ومسلميه ومسيحييه وأقلياته القومية والدينية .

بيان حول اعتداءات إيران

على مناطق من إقليم كردستان

العراق

تشن القوات الإيرانية بين الحين والآخر هجمات عسكرية شرسة على المناطق الحدودية لإقليم كردستان العراق المحاذية لإيران ، تارة بذريعة ملاحقة مجاهدي خلق الإيرانية وأخرى بحجة مواجهة عناصر ومقاتلي حزب الحياة الحرة الكردستاني (باجاك) ، وفي الأيام القليلة الماضية كتفت قوات الحرس الثوري الإيراني (الباسيج) هجماتها الضارية داخل إقليم كردستان العراق بدءاً من مدينة قلعة دزه بمحافظة السليمانية وحتى حدود حاج عمران بمحافظة اربيل مستخدمة المدفعية الثقيلة وأنواع الأسلحة والآليات العسكرية ، حيث ألحقت هذه الهجمات خسائر فادحة بسكان تلك المناطق وتسببت في تشريد أعداد كبيرة من ديارهم ، هذا إضافة إلى قطع المياه عن نهر الوند من جانب إيران مما أدى إلى إلحاق أضرار باهظة بالأراضي الزراعية في منطقة خانقين جراء تجفيف مياه النهر.

إن نصب إيران (لصواريخ فوزية) أرض أرض داخل مدينة بيرانشهر الحدودية ، واعتداءاتها المتواصلة على إقليم كردستان العراق هو تهديد مباشر لأمن وسلامة المنطقة ومثار قلق لدى الجميع ، وواضح أنها تستهدف أغراض سياسية وفي المقدمة منها النيل من المكاسب التي حققها شعب إقليم كردستان ، واختلاق معارك جانبية لحرف الأنظار عن الحراك الجماهيري ضد أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية وغيرها .

إننا في الوقت الذي ندين بشدة هذه الاعتداءات الإيرانية المستمرة على أراضي وشعب كردستان العراق المنافية لأبسط قواعد القانون الدولي وهي خرق سافر للمواثيق والعهد الدولي ، في ذات الوقت ندعو المجتمع الدولي وحكومة العراق الفيدرالي إلى التدخل السريع لوضع حد لهذه الانتهاكات الإيرانية المتكررة لعلاقات حسن الجوار ولسيادة إقليم كردستان العراق التي هي جزء من سيادة الدولة العراقية برمتها ..

في ٢٩ / ٧ / ٢٠١١

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

رسالة تهنئة

الأخوة في المنظمة الأثرورية الديمقراطية المحترمون....

بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيس منظماتكم المناضلة، نتقدم إليكم قيادةً وقواعداً بالتهنئة الصادقة آمليين أن تتكامل نضالاتكم في سبيل تحقيق أهداف وطموحات الشعب الأشوري السرياني الصديق بالنجاح إلى جانب كافة القضايا الوطنية التي تتطلب حلولاً عاجلة.

تمرُّ بلادنا سوريا في ظروف تاريخية ومفصلية حساسة، حيث تعمُّ المظاهرات والاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح والتغيير الديمقراطي السلمي كافة أرجاء الوطن، بعد أن يُست الجماهير الشعبية من وعود الإصلاح التي لطالما صدرت من السلطة ولم تجد طريقها إلى التنفيذ وبقيت في أدراجها المغلقة، فلجأت إلى ممارسة حقها الدستوري الطبيعي في التظاهر والاحتجاج. ولكن ما يؤسف له هو بدلاً من أن تحنكم السلطة إلى الحكمة وتصغي إلى مطالبها المحقة وتشرع في وضع الحلول لقضاياها، لجأت إلى ممارسة العنف وإطلاق الرصاص الحي على المواطنين العزل.

إنَّ هذه التظاهرات ليست وليدة تحريض خارجي أو إيعازات من لدن أعداء الوطن كما تزوّج له أوساط السلطة، بل هي نتيجة طبيعية لسياسة الحزب الواحد وتغييب الحريات العامة وإهمال المؤسسات الدستورية وسيادة الدولة الأمنية والمسّ بكرامة المواطن الإنسان...، ونرى بأن هذا السلوك والتعاطي الأمني العنفي مع الأزمة يقود البلاد إلى مصير مجهول ونفق مظلم.

يرى حزبنا أن المدخل الأساس لحل هذه القضية الكبرى التي تعصف بالوطن وتهددُ استقراره يكمنُ بضرورة الاعتراف من جانب السلطة بوجود أزمة بنيوية في السلطة وهي نتاج سيادة الدولة الأمنية على مقاليد الأمور لعقود من الزمن تسببت في تكريس الفساد والإفساد ونهب المال العام وتغييب السياسة من المجتمع... والكفّ عن الادعاء بوجود مؤامرة واعتبار المحتجين مندسين ومخربين وأدوات بيد جهات خارجية، تلك المعزوفة التي باتت ممجوجة ومعروفة للجميع، فشعبنا السوري وقواه السياسية ترفض أيّ تدخل خارجي في شؤونها ويعتمد في نضاله السلمي المشروع على تضحياته وطاقت أبنائه. ومن ثمّ الشروع بفك الحصار عن المدن المطوقة وسحب الجيش إلى ثكناته وإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل وحقيقي للحوار يضمن حلّ كافة قضايا البلاد، وإقرار دستور جديد يضمن التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

مرة أخرى، نبارك لكم ذكرى تأسيس منظماتكم، المنظمة الأثرورية الديمقراطية المعروفة بنضالها الوطني، ولنعمل على تكريس وتوثيق عرى الصداقة والمحبة بين كافة أطراف وطننا الحبيب.

يداً بيد نحو تمثين الوحدة الوطنية من أجل غدٍ أفضل لشعبنا وبناء دولة مدنية عصرية تتعم بالتعدد السياسي والتنوع القومي. عاشت سوريا حرة كريمة!.... ودمتم.

اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في

سوريا-يكتي-

تصريح

منذ مساء يوم ٣٠ تموز الجاري وصبيحة هذا اليوم اقتحمت قوات الجيش و الأمن مدن سورية عدة دير الزور و البوكمال وحماة وبلدات في ريف درعا ولا تزال الحملة قائمة حتى إعداد هذا التصريح حيث تجاوزت حصيلة الشهداء المائة في حماة وحدها والعشرات في المناطق الأخرى والجرحى بالمئات وكذلك حملات الاعتقال والتي طالت مئات المواطنين من أبرزهم الشيخ نواف راغب البشير، حيث لا يزال الغموض يلف الموضوع برمته .

في الوقت الذي كان المواطنون يأملون بأن النظام أدرك أن الحل الأمني لن يفرضي إلا إلى المزيد من التعقيد و لا يمكن من خلاله الخروج من هذه الأزمة ولا بد من الحل السياسي، ولكن هذا الأمل تصادم مع الحقيقة الدامغة أن النظام ليست لديه أية حلول أخرى غير الحسم العسكري كخيار وحيد للتعامل مع المتظاهرين والمحتجين والذي سيؤدي إلى المزيد من القتل والدمار وبالتالي إلى تعميق الفجوة القائمة أصلا بين النظام والمواطنين .

إننا في الوقت الذي ندين فيه هذا العنف والتدخل العسكري في المدن والبلدات السورية نؤكد على أن الشعب السوري لن يتراجع عن حقه في المطالبة بحريته وكرامته مهما مورس من القمع والقتل والاعتقال ضده، لا بل سيزيده إصرارا على تمسكه بهذا الحق وندعو النظام إلى سحب الجيش والقوى الأمنية من بين المواطنين و الإفراج عن كافة معتقلي الرأي و على خلفية الأحداث الأخيرة ، وإسقاط الخيار الأمني نهائيا كونه فشل حتى الآن وسيكون كذلك مهما أفرط في استخدامه ، بل ندعوه للبحث جديا عن الحلول السياسية .

٢٠١١/٧/٣١

أحزاب الحركة الوطنية الكردية

في سوريا

بيان

منذ أن بدأ الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والحريات في ١٥ آذار الماضي ، تبنت أحزاب الحركة الوطنية الكردية سياسة موضوعية قوامها الحفاظ على السلم الأهلي في المناطق الكردية وتجنب الشعارات اللامسؤولة مع التمسك والدفاع عن الحقوق القومية المشروعة لشعبنا ودعم وتأييد مطالب الشعب السوري بكافة مكوناته القومية والدينية في الإصلاح والتعبير وتحقيق التحولات الديمقراطية السلمية .

لقد تبنت أحزاب الحركة الوطنية الكردية هذا الموقف المبدئي انطلاقا من حقيقة أنها تشكل جزءا أساسيا وهاما من القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد وان مصيرا واحدا يجمعنا في هذا الوطن ، وأكدت على هذه الحقيقة في العديد من البيانات التي أصدرتها إبان هذه الأزمة حيث أدانت الأساليب القمعية والقتل في مواجهة المظاهرات السلمية في العديد من المدن والبلدات وطالبت النظام بالكف عن الحلول الأمنية التي لم تؤدي إلا للمزيد من سفك الدماء ، وبتبني الحلول السياسية السلمية مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووضع حد للفساد المستشري وتحقيق تغيير ديمقراطي حقيقي من خلال مؤتمر وطني شامل وسن دستور جديد للبلاد ينهي حكم الحزب الواحد ويفسح المجال أمام التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وانتخابات حرة ونزيهة . وضمن هذه السياسة أيدت أحزاب الحركة الوطنية الكردية بقوة الحراك الشبابي السلمي على مستوى سوريا عامة والمناطق الكردية خاصة وأكدت دوما على ضرورة الحفاظ على الطابع السلمي للمظاهرات ورفع الشعارات الموضوعية التي تجسد مطالب الشعب بعيدا عن الديماغوجية . وفيما يتعلق بالحقوق القومية للشعب الكردي فقد أكدت أحزاب الحركة - كما جاء في المبادرة التي أعلنتها في أواسط شهر نيسان الماضي - على ضرورة حل القضية القومية للشعب الكردي حلا ديمقراطيا عادلا في إطار وحدة البلاد من خلال الاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية .

أن أحزاب الحركة الوطنية الكردية رغم سياستها الموضوعية هذه سواء لجهة إدانة الأعمال القمعية للسلطة أم في دعم ومساندة المظاهرات السلمية والحراك الشبابي أو في مجال الحفاظ على الخصوصية الكردية والعمل بكل جد وإخلاص في سبيل تأمين الحقوق القومية المشروعة لشعبنا ، نقول رغم ذلك تعرضت ولازالت تتعرض لهجوم شرس من جانب أكثر من جهة تتحرك جميعها وفق أجندات لا تخدم مصلحة شعبنا بل تهدد السلم الأهلي في مناطقه بأخطار جسيمة . إن هذه الجهات المشبوهة ، بعد أن فشلت في زعزعة أحزاب الحركة الوطنية الكردية عن خطها الوطني والقومي السليم وسياستها الموضوعية إزاء الأزمة الراهنة ، تقوم الآن بمحاولات مسعورة لإخراج الحراك الشبابي والشعبي في المناطق الكردية عن طابعها السلمي ودفع الأمور نحو إراقة الدماء في المناطق الكردية . وقد تجلى ذلك في الأيام الأخيرة بكل وضوح من خلال دس أصحاب هذه الأجندات لعناصرها ضمن صفوف المتظاهرين لإثارة الفتنة وتشويه الطابع السلمي للمظاهرات الشبابية وشعاراتها الوطنية الموضوعية ، ومحاولة حرفها عن مسارها الوطني بإطلاق هتافات استفزازية غير لائقة والتحرير على الهجوم على الدوائر الحكومية والاعتداء على الأملاك الخاصة لدفع الأمور نحو الصدام والتوتر لتحقيق وتنفيذ أجندات لا تخدم مصالح الشعب السوري عموما والكردية خصوصا . إننا في الوقت الذي ندين فيه هذه المحاولات المغرضة للجهات المشبوهة وهجومها الشرس على أحزاب الحركة الوطنية الكردية ، نهيب بشباب الحراك الكردي بالمزيد من اليقظة والحذر تجاه العناصر المدسوسة واتخاذ خطوات حازمة للحيلولة دون تغلغلها بين صفوف المتظاهرين ومنعها من تحقيق أهدافها المشبوهة والإساءة إلى الحراك الشبابي الكردي السلمي .. وكلنا ثقة بان القائمين على الحراك الشبابي والشعبي العام يتحلون بالوعي والإدراك بما يضمن الحفاظ على المسار السلمي والطابع الحضاري للمظاهرات .

٢٠١١ / ٨ / ٤

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا



راعي الفن عمر فوزي أبو عدنان

انتقل إلى رحمته

المحترف في هندسة الصوت وراعي وناشر
الفن عمر فوزي حسن بن عارف (أبا عدنان)
- وحيد لأبويه من مواليد ١٩٤٨ قرية بعدنلي -
منطقة عفرين، له من الأولاد (عدنان - إلهام -
نورس - غسان - رنكين - فرهاد)، توفي
بجولة مفاجئة ليلة الأحد ٢٤ تموز ٢٠١١،

ووري الثرى يوم الاثنين في مسقط رأسه وسط حزن حشد من أصدقائه ومعارفه وأهل القرية وأسرته، حيث توافد إلى الخيمة ولثلاثة أيام جموع من المعزين .
نال الشهادة الثانوية وعمل موظفاً في بنك الدم بحلب لعدة أعوام ، دخل مجال الفن في أواخر الستينات وبدأ بمهنة هندسة الصوت، فأسس في عام ١٩٧٣ مركزاً للتسجيلات باسم " الشرق الأوسط " في حلب، كأول إنسان كردي على مستوى المحافظة ، أحب مهنته وطورها بالذوق والإبداع واقتنى أحدث أجهزة الصوت والتسجيل لتحديث نقلة نوعية في مسيرة الفن الكردي ، وأصبح نقطة التقاء ومركزاً للفنانين الكرد بمختلف أجيالهم ليكون راعياً وعوناً للكثيرين ويساهم في إبراز الوجه الحضاري للتراث والفلكلور والفن الكردي الأصيل من خلال الجمع والتسجيل والتوثيق والنشر على أوسع نطاق ، أحيا الكثير من الحفلات والمناسبات وسجل أغان لفنانين كبار أمثال : جميل هورو ، محمد علي تجو ، علي كاييه ، رشيد مم جوجان ، بي تاز ، مجيد حم كلين ... وله الفضل في تقدم العديد من الفنانين نحو الاحتراف وإيصال صوتهم إلى الجمهور أمثال : عدنان دلبرين ، حكمت جميل ، عامر أبو النور ، محمد حسين ، عصمت هورو ، علي داوود ... وساهم في إصدار بعض أعمال فنانين معروفين آخرين أمثال : محمد طيب طاهر ، محمد شيخو ، محمود عزيز ، ... وبذلك خلف ورائه أرشيفاً كبيراً وغنياً من الأعمال الفنية الرائعة.

رافق في مسيرته أيضاً فنانين عرب أمثال : سعاد محمد - رفيق سبيعي - الياس كرم - صالح الحايك - الفنانة : كنان - وفرقة المهندسين المتحددين بقيادة الفنان : همام حوت وآخرون . كما عمل أواست التسهينات في هندسة الصوت لدى مركز حلب للتلفزيون السوري الرسمي ، إلى حين اعتزاله عام ١٩٩٨ . واستناداً إلى خبرته أسس عام ٢٠٠٠ شركة لصناعة الآلات الموسيقية الإبداعية، ولأزال أولاده يعملون في مجال بيع تلك الآلات والأشرطة والتسجيلات المختلفة .

أجرى معه الإعلامي نديم آدو حواراً مطولاً منذ عام تقريباً، تم عرضه في إحدى حلقات برنامج رياً دژوار Riya dijwar على شاشة قناة كورد سات للتلفزيونية الفضائية ، كما التقى معه منذ أسابيع مدير موقع تيريز عفرين الإلكتروني لإبلاغه بقرار تكريمه هذا العام ضمن الاحتفال السنوي الذي سيجريه ذلك الموقع تقديراً لجهود الفنانين في منطقة كرداغ - عفرين.

يذكر أن أبو عدنان تعرض في حياته للعديد من المضايقات والاستجابات الأمنية ومصادرة الأشرطة وممتلكات محله خسرت مبالغ مالية كبيرة، على خلفية منع وحظر السلطات السورية لنشر وتطور الثقافة والفن الكردي وإصدار تعاميم بعدم تداول أعمال بعض الفنانين أمثال : شفان برور وكليستان ، بانكين (حكمت جميل) وآخرين .

تتقدم أسرة تحرير الوحدة بخالص العزاء إلى عائلة الفقيد وأصدقائه من الفنانين الكرد، وتتمنى أن يسكنه الله في واسع جناته .

متقنون وفنانون أمام القضاء

بتهمة التظاهر غير المشروع

تظاهر متقنون وفنانون سوريون أمام جامع الحسن وسط مدينة دمشق للتضامن مع الحركة الاحتجاجية ورفعوا شعارات تطالب بالحرية والتغيير ، وتم تفريقهم بالقوة واعتقال مجموعة من قبل عناصر قوى الأمن والشبيحة وهم : المحامية مجدولين حسن - مي سكاف - غيفارا نمر - يم مشهدي - ربما فليحان - دانا بقدونس - ساره الطويل - رنا الشلبي - نهلة الزين - ساشا أيوب - محمد ذاكر خليل - محمد أبو زيتون - محمد ملص - أحمد ملص - محمد إياد شرجي - عبد الرحمن الحصري - خلدون فيومي الشهير بالخطيب - سالم حجو - نضال حسن - فادي زيدان - عبد الهادي بازرباشي - باسل شحادة - فادي حسين - عبد العزيز الدريد - رامي العاشق - مهند منصور - بلند حمزه - مظفر سلمان .

وجاء في خبر صحفي نشرته المنظمة السورية لحقوق الإنسان : (بأنه تم إحالة تلك المجموعة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ إلى النيابة العامة بدمشق بتهمة التظاهر غير المشروع - أمام جامع الحسن منذ خمسة أيام ، بحضور عدد من المهتمين والأساتذة المحامين ، ... هذا و قد أكدت معظم الإفادات القضائية أن الاعتقالات كانت عشوائية و على الغراب و قبل الشروع بأعمال مادية و أن معظمها تمّ من قبل ما بات يعرف " بالشبيحة " الذين انهالوا على المتقنين ضرباً و ركلاً و صفعاً قبل تسليمهم لأجهزة الأمن، و أن بعض المعتقلين كانوا قد تعرضوا للتعذيب من قبل عناصر الأمن الجنائي و قد لوحظت اللقافات الدموية و الجروح و آثار الكدمات على بعضهم.)
وقد أخلي سبيل هؤلاء المعتقلين الذين واصلوا نشاطاتهم وعبروا عن قناعاتهم الوطنية الديمقراطية ومساندتهم للمتظاهرين في وسائل الإعلام المختلفة .

أربعينية الرفيق محمود عبد القادر

بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١١ م أقامت منظمة حزبنا في تل أبيض-محافظة الرقة- مراسم ذكرى مرور أربعين يوماً على رحيل الرفيق محمود عبد القادر (بافي خليل) في مسقط رأسه قرية تل أخضر - منطقة تل أبيض ، بحضور مميز من الرفاق والأصدقاء والشخصيات الاجتماعية وذوي الفقيد ، حيث بدأت المراسم بالوقوف دقيقة صمت على روح الفقيد وأرواح شهداء الحرية وروح المناضل الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزبنا، تلتها كلمة ترحيبية بالمشاركين ، ومن ثم كلمة الحزب باللغة الكردية، رحبت بالضيوف والمشاركين ، وتطرقت إلى نقاط بارزة من نضال الرفيق محمود (بافي خليل) الذي كان ينادي دوماً بالديمقراطية وبوحدة الحركة الكردية، وتحقيق آمال الشعب الكردي في سوريا، وختمت الكلمة بالعهد على السير في درب الفقيد والإقتداء بأفكار الفقيد على طريق النضال، وأن خير تقدير ووفاء للمناضلين والشهداء هو السير على طريقهم، تلتها كلمة منظمة حزبنا في تل أبيض، وبرقية حزب آزادي الكردي في سوريا ، وفي نهاية الحفل ألقى شقيق الراحل بافي خليل كلمة شكر فيها كل من تقدم بالعزاء لهم وواساهم، متعهداً بالإخلاص والوفاء لنهج الراحل والسير على دربه النضالي. في النهاية قرأ الجميع الفاتحة على روحه الطاهرة.

ندوة جماهيرية لسكرتير حزبنا في مدينة عامودا

في إطار نشاطات لجنة السلم الأهلي في مدينة عامودا-محافظة الحسكة، وبغية التواصل المباشر مع الجماهير وقيادات الحركة الكردية لنشر ثقافة الحوار وقبول الآخر المختلف والتعرف إلى ما آلت إليها الأوضاع الداخلية في سوريا بالأونة الأخيرة، أقيمت ندوات أسبوعية في إحدى ساحات المدينة تحت يافطة "حو سوريا حرة ديمقراطية مدنية تعددية".

ففي بداية هذا الشهر، تمت دعوة الأستاذ محي الدين شيخ آلي/سكرتير حزبنا لحضور الندوة وإلقاء كلمة. وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الحرية والكرامة، بدأ كلمته-بعد الترحيب بالحضور- بالتطرق إلى التاريخ النضالي المشرق لمدينة عامودا وأهلها، ثم إلى الوضع السوري منذ استيلاء حزب البعث على مقاليد السلطة بشكل إنقلابي، تناول فيها حقبة القمع والظلم والاضطهاد الممارس بحق الشعب السوري عموماً والكردي خصوصاً، تلك الحقبة التي أطلقت فيها العنان لأيدي أجهزة الأمن لنشر الخوف والرعب في نفوس المواطنين منذ ما يقارب خمسين سنة. وما المظاهرات والاحتجاجات السلمية الحاصلة في المدن والقصبات السورية سوى نتيجة طبيعية للعسف وسياسات الحزب الواحد وطموح مشروع نحو التغيير الديمقراطي والتطلع نحو مستقبل أفضل.

ثم تطرق الأستاذ آلي إلى الحراك الشبابي المبارك في سبيل الحرية والكرامة والغيرة على الوطن والمواطن، مؤكداً أن هذا الحراك الشبابي المحق ليس من إبداع أي تنظيم سياسي مشيراً إلى أن الحركة الوطنية الكردية والمعارضة الوطنية السورية متضامنة مع التظاهرات السلمية والتي هي حق طبيعي للمواطنين. كما نوه إلى ضرورة رفع العلم السوري فقط دون سواه في هذه التظاهرات وضرورة عدم المساس بالمباني الحكومية التي هي أصلاً من أملاك الشعب. حيث حضر الندوة أكثر من سبعمائة مواطن من بينهم فعاليات ثقافية واجتماعية وممثلي منظمات وأحزاب وطنية عديدة كردية وعربية. وفي الختام، أجاب على العديد من الأسئلة من قبل الحاضرين، وكانت إجاباته موضع قبول واحترام.

رحيل الرفيق عدنان

إبراهيم جاجو(جاجو)



توفي بمدينة دمشق مساء يوم الجمعة ٢٢/٧/٢٠١١ الرفيق عدنان جاجو(أبو آزاد) عن عمر ناهز الخمسين عاماً إثر صراع مرير وطويل مع المرض، استقبلت جماهير غفيرة من المواطنين الرفاق جثمانه الطاهر في دوار زوري بالقامشلي عصر يوم السبت ٢٣/٧/٢٠١١م حيث شيع إلى مثواه الأخير في مقبرة المحمية بمدينة القامشلي.

انتسب الراحل إلى صفوف الحزب عام ١٩٨٠ وناضل بعزيمة وإيمان دفاعاً عن قضية عادلة آمن بها، ولم يتوان لحظة في تقديم الغالي والنفيس من أجلها. وعلى الرغم من ظرفه الصحي الاستثنائي وظروفه المعيشية الصعبة، لم يتخلف عن تأدية واجباته الوطنية والحزبية، وتعرض للسجن مرتين، حيث خرج من السجن أكثر قوة وإيماناً بضرورة العمل والنضال من أجل حرية شعبه ورفع المظالم عنه.

ألقى أحد الرفاق كلمة باللغة الكردية باسم منظمة الحزب في القامشلي، استعرض فيها مناقبه وأخلاقه الفاضلة ونبذة عن حياته المليئة بالعمل والنشاط، مؤكداً بأن النضال في سبيل المبادئ والقيم التي عمل الراحل من أجل تحقيقها سوف تتواصل.

الرحمة للفقيد أبو آزاد وأسكنه الله تعالى فسيح جناته، اللهم أهله وذويه ورفاق دربه الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

من الأهمية أن تنال المسألة الكردية بعدها الدستوري

* مداخلة في اللقاء التشاوري للجنة الحوار الوطني المنعقد في دمشق ١٠-١٣ تموز ٢٠١١



الدكتور آزاد علي*

ومن الأهمية أن تنال المسألة الكردية بعدها الدستوري.

لذلك اقترح أن يتضمن الدستور مادة أو أكثر توفر الأرضية لحل المسألة الكردية في سورية حلا وطنيا دستوريا عادلا. واسمحوا لي أن ألفت عنايتكم بأنني لا أهدف من

هذا الطرح استغلال الوضع الراهن بقدر ما تتطلب تعقيدات المسألة الكردية اهتماما أكبر (معرفيا وسياسيا) فالأكراد لا يشكلون حالة طارئة على سورية، وما يؤسف له انه يشار إليهم تصريحاً أو بالإنثنية أو العرقية، فالأكراد شعب بل امة مستقلة بذاتها في الجوار السوري، وهم جزء مهم من النسيج الاجتماعي لبلاد الشام منذ أكثر من ألف سنة، وهم في الوقت نفسه أقرب إلى الشعوب إلى العرب - وهذه ليست مجاملة - فقد عبر عن هذا التقارب مفتي دمشق ابن فضل الله العمري منذ أكثر من سبعمائة عام في كتابه مسالك الأمصار إذ قال: إن الأكراد هم الذين يفضلون العرب عن العجم ولم يصفهم كعجم وإنما كشعب ملاصق للعرب.

لقد كانت المسألة الكردية حاضرة وساخنة في كل المحافل والمنعطفات طوال القرون والعقود الماضية ولكنها كانت مؤجلة لأسباب عديدة وقد حان الوقت لحلها على أسس دستورية ونحن إذ نطالب بحلها في هذه الظروف العسيرة لأنها مسألة وطنية بامتياز كما أنها قضية ساخنة ومؤثرة في الجوار الجيوسياسي.

إن تأمين الحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي في سورية سيرسخ دعائم الديمقراطية ويتوج الوحدة الوطنية المشيدة على أرضية التنوع والتطوع.

أخيراً ثمة توضيح للإخوة المشاركين والإعلاميين ومنعاً لأي التباس وللأمانة والدقة بأنني مشارك في هذا اللقاء بصفة شخصية وأقوم بواجبي الوطني للمساهمة في حل الأزمة وحقق الدماء. وأنني لا أمثل الحركة الكردية ولا أي من أحزابها. فالحركة الكردية في سورية غير ممثلة بأي شخص من السادة المجتمعين ضمن هذا اللقاء الكريم. ونحن على أمل أن تلتقي كل أطراف المعارضة السورية النبيلة قريباً وتتجاوز مع السلطة على أرضية المشروع الوطني الديمقراطي. فلدينا نحن أبناء سورية من المشتركات ما يكفي لأن نعيش معا بود وسلام لألف سنة قادمة... والسلام عليكم

بداية اعزي كل ذوي الشهداء وانحني إجلالاً لأرواحهم الطاهرة. ونرجو من الله أن لا تفقد سورية بعد اليوم أي عزيز من أبنائها وبناتها مهما كانت الظروف والملايسات.

يتساءل كل مهتم اليوم بمناسبة انعقاد هذا اللقاء الواعد هل توفرت النية والإرادة السياسية الحقيقية لدى القيادة السورية للعمل على إجراء التغيير الديمقراطي والاستجابة للاستحقاق الوطني؟ وهل تم البدء في التأسيس لوعي سلطوي جديد وعي يتجاوز المحنة ويقبل سنة التغيير؟ اعتقد أن ترجمة نتائج هذا اللقاء التشاوري سيجيب على هذا السؤال. لذلك من أهداف لقاءنا أن نقترح ونتعرف على بعض مفاتيح حل الأزمة ونضع معا تصورات وخطوات منهجية لدفع عملية الحوار وتعميقها وتوسيعها. وأول هذه الأسس الكفيلة بنجاح العملية السياسية المستندة على الحوار هي:

١. بناء الثقة وتعزيزها بين كافة الأطراف السورية في معارضة وحراك الشارع والسلطة. ومن المهم بهذا الصدد تقدير معاناة وظروف المعارضة السورية طوال السنين الماضية. فعلى السلطة المبادرة لخلق مناخ ثقة متبادلة وبيئته أفضل، وهي الوحيدة القادرة على ذلك لان اغلب أوراق الحل الوطني ما زالت بيدها.

٢. في سياق تعزيز الثقة يجب الوقف الفوري لكافة أعمال العنف وضبط النفس وتوفير مناخ آمن لكل المدنيين والعسكريين. فلا بد من إجراءات تحمي السلم الأهلي وتؤدي إلى الإفراج عن المعتقلين جميعاً.

٣. الجدولة الزمنية الدقيقة لبرنامج الحوار الوطني وعدم إضاعة الوقت في التنظير والتفاصيل والإعلان عن نتائج الحوار وترجمته، وأول وأهم النتائج المرتقبة تتركز في الإعلان رسمياً عن الانتقال إلى التعددية السياسية وبناء الدولة المدنية. ثم تأمين شرط هذا الانتقال بإجراء تعديلات دستورية عميقة أو تشكيل لجنة خبراء لصياغة دستور جديد للبلاد.

فسواء تم تغيير الدستور أو تعديله أجد من الضروري إبراز دور الدستور الجديد كأساس للحل الوطني. دستورنا الحالي تمت صياغته في ظروف مختلفة، فمن المقدمة وحتى النهاية كتبت فقراته في مناخات أواسط القرن الماضي، حيث سيطرت على الديباجة والصياغة المفاهيم القومية والاشتراكية التعبوية، بل الدستور مصاغ برمته في قالب حزبي وهو يترجم في المحصلة برنامجاً وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي. نحن بحاجة إلى دستور يواكب جوهر المرحلة ويؤسس لحل أزمتنا الراهنة، دستور يعكس التعدد القومي والديني. وكذلك التنوع السياسي والثقافي. دستور يصاغ على أساس وطني مدني ويؤسس للمواطنة الكاملة. لذلك اقترح في هذا السياق إلغاء المادة الثالثة التي تحدد دين رئيس الدولة، وكذلك البند الثامن.

الحركة الكردية ودورها في المعارضة السورية*

د. آزاد أحمد علي

والاعتقال ومنع تداول اللغة الكردية في ظل الحكومات القومية العربية منذ عهدي عبد الناصر وحكومة الانفصال، وتفاقت هذه السياسات في ظل حكم حزب البعث. وعلى الرغم من شدة الإجراءات القمعية والسياسات الشوفينية فقد صبرت الحركة الكردية وحافظت على طابع نضالها السلمي الديمقراطي، وظلت تؤكد على عدم الرهان على العامل الخارجي.

لقد كان خلاف الحركة الكردية مع السلطات الحاكمة وخاصة سلطة حزب البعث على نقطتين أساسيتين الأولى تكمن في أن طبيعة الحكم غير الديمقراطية والإقصائية بدءاً بالإقصاء القومي للكورد وانتهاؤاً بالإقصاء السياسي لباقي التيارات السياسية وفئات الشعب السوري.

والثانية تتركز في عدم الاعتراف بالقومية الكردية وما يترتب عليه من حقوق سياسية وثقافية. لقد عمل النظام طوال خمسين سنة الماضية لبناء دولة تعتمد الصهر القومي والثقافة الواحدة أساساً لبنيتها الإدارية والسياسية.

لذلك كل برامج أحزاب الحركة الكردية تلخصت حول حل هذين المطالبين، أي رفع حالة الاضطهاد بحق الشعب الكوردي وتأمين حقوقه السياسية والثقافية. واستمرت سياسات الأحزاب الكردية تحت هذا السقف بحثاً عن الشراكة الوطنية الكاملة دون التصدي لمسألة تغيير السلطة أو طرح نفسها أحد البدائل الممكنة للسلطة القائمة، ونشرت بقوة ثقافة اللاعنف وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. مما جعل من الحركة الكردية موضوعاً في حالة هدنة غير معلنة مع السلطة الحاكمة إلى حين تفجر أحداث عام ٢٠٠٤ الدامية والتي شكلت منعطفاً في مسار هذه العلاقة.

ومن الملاحظ أن سياسة الإقصاء القومي تحولت مع الزمن إلى ثقافة للاستعلاء على الكورد وتجاهل حقوقهم شملت الأوساط المعارضة والنخب الثقافية بدرجة أو أخرى. لقد تفاعل وتفاعل تشكل هذه الثقافة مع نجاهل كل ما هو متعلق بالأكراد وتاريخهم وثقافتهم، بل طمست السلطات كل المعارف الداعمة للحق الكوردي، بدءاً بالمعلومات داخل المناهج الدراسية وصولاً إلى تغيير أسماء القرى والمعالم الجغرافية.

وعلى الرغم من تأخر المعارضة العربية في وضع تصور لحل المسألة الكردية، فالأحزاب الكردية لم تعزل نفسها عن الحراك الديمقراطي المعارض بل دعمته وبلورت سياساتها في السنوات الأخيرة، وسعت للعمل معا على أرضية المشروع الوطني الديمقراطي على حساب المشروع القومي الكردي الذي يمثل ممكناً سياسياً مستقبلياً، لكن معظم أحزاب الحركة الكردية أعطت الأولوية للتحالف مع المعارضة السورية دعماً لمشروع التغيير الديمقراطي في سورية. ومنذ بدء الاحتجاجات في محافظة درعا أواسط شهر آذار الماضي وحتى تطورها إلى انتفاضة شعبية تعم أغلب مناطق سورية تضامناً الشباب الكوردي تضامناً أخلاقياً سريعاً مع المنقضين وأكدوا من جديد على المشترك الروحي والأخلاقي ←

برز الدور السياسي للأكراد منذ حوالي ألف سنة في إطار الدولة العربية الإسلامية، وخاصة منذ العهد الأيوبي. وظل الأكراد فاعلين سياسياً واجتماعياً داخل الامبرطورية العثمانية لحين هيمنة العنصر التركي، فكان الأكراد من أوائل الشعوب التي نادى بالتححر القومي عن السلطة العثمانية التركية في القرنين التاسع عشر والعشرين. لذلك تأسست جمعية "تعالى وترقى الكورد" عام ١٩٠٨م في استانبول، كما تأسست من بعدها عام ١٩١٠م جمعية الأمل "هيفي" من قبل الطلبة الأكراد. أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد أسس الأكراد خارج تركيا الكمالية جمعية سياسية متطورة هي "خوييون" وتعني "الاستقلال" حوالي عام ١٩٢٧م ولقد أعلنت في بلدة بحمدون بلبنان. وكان مراكز نشاطها بشكل أساسي في كل من بيروت ودمشق وحلب. كما تنامي النشاط الثقافي فأصدرت عدة مجلات باللغة الكردية في دمشق. مثل "هاوار" و "روناهي" كما تشكلت الأندية الثقافية والشبابية في مدن الجزيرة السورية ودمشق. وعلى الرغم من تفهم الفرنسيين طموحات الكورد السياسية في تركيا الجديدة حينها، فقد حدث العكس في سورية إذ قاوم أكراد سوريا الانتداب الفرنسي، وخاضوا كفاحاً مسلحاً ضدهم. كانت أبرزها معركة بيان دور وانتفاضة عامودا عام ١٩٣٧ وكانت هذه الأخيرة كبيرة لدرجة أن قصفت الطائرات الفرنسية المدينة ودمرت أجزاء واسعة منها. كما خاضت حركة المريدين الكردية في جبل الأكراد بمحافظة حلب نضالاً قاسياً ضد حكم الانتداب. وقد أخذت مطالب الكورد منحى آخر وصلت إلى حد المطالبة بالاستقلال عن سلطة الانتداب، عبرت عنها جماهير الجزيرة السورية في انتفاضة عام ١٩٣٩م ولم تتجح تلك الحركة ولم تتحقق هدفها في الاستقلال الذاتي.

بعد استقلال سورية توجهت السياسات الداخلية للنخبة البرجوازية العربية الحاكمة باتجاه استهداف وإقصاء الأكراد عن الحياة السياسية وعن مفصل الحكم، خاصة أكراد دمشق وحماه، وذلك استكمالاً لما بدأه الحكم الفرنسي السابق وكخطوة في اتجاه بناء دولة القومية الواحدة وتعويم العروبة النظرية، فكان خير تطبيق عملي لهذه الأطروحات القومية العروبية الجافة هي اضطهاد الأكراد والسعي لإفراغ كل الشحنات الغاضبة ضد الأتراك في جموع الأكراد المحيطين بهم، لربما لكونهم مسلمون غير عرب كالأتراك أو لأنهم فعلاً كانوا جزءاً من منظومة الحكم التركي - العثماني طوال قرون وشكلوا طبقة حاكمة تاريخياً في أغلب مناطق بلاد الشام. وربما لم يجد الوعي بالقومية العربية حينها طريقاً للترجمة العملية لنظرياته سوى إقصاء شركائهم الأكراد. وفي المحصلة دفعت جملة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك النزعة القومية الكردية السابقة لاستقلال سورية موضوعياً باتجاه ولادة الحركة القومية الكردية في سورية الجديدة. فتأسس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية صيف عام ١٩٥٧م. هذا الحزب الذي عرف بـ "البارتي"، واشتقت عنه باقي الأحزاب لاحقاً. وباختصار تعتبر الأحزاب الكردية في سورية اليوم هي استمراراً للحركات الكردية القومية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، قبل أن ترسم الحدود الجغرافية الحالية بين تركيا وسورية.

لقد تعرض الأكراد لعملية إقصاء من الحكم أولاً ومن ثم تم تطبيق سياسات تمييزية ضدهم وصولاً إلى حملات الاضطهاد

الاقتصاد السوري مهدد بالانهيار



جاء في خبر نشرته موقع العربية.نت يوم الأربعاء ٦ تموز ٢٠١١ نقلاً عن مجلة الإيكونوميست : إن معلومات مؤكدة تفيد بأن الليرة السورية تعاني ضغوطات كبيرة، وأن احتياطي البنك المركزي السوري يصل إلى ١٨ مليار دولار، في حين ما جرى تهريبه حتى الآن يتجاوز ما قيمته ٢٠ مليار دولار، ما يعني أن سورية على أبواب أزمة اقتصادية حادة،

وذكرت المجلة أن التهديد المباشر يأتي من الاقتصاد، فقد انخفض النشاط التجاري بنسبة النصف تقريباً، حسبما يقول أصحاب المصالح والمحللون.... وحسب التقديرات الظنية، تضاعف معدل البطالة في هذا العام من نسبة تقارب ١٠%، ويخشى المسؤولون من أن إمدادات الحبوب متدنية ويمكن أن يحصل نقص في المواد الغذائية في المستقبل القريب. وانخفض النشاط التجاري بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٧٠%، حسب المكان الذي تعيش فيه، وحدث ذلك قبل قيام الاتحاد الأوروبي بفرض جولة العقوبات الجديدة، مع العلم بأن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري لسورية. وقد جف الاستثمار الأجنبي الذي كان الدعامة الرئيسية للنمو في سورية في الأعوام الأخيرة. وفي خطاب حديث له، تحدث السيد الأسد عن خطر تعرض البلد "لانهيار اقتصادي".

وتعاني الماليات العامة من مشاكل عميقة. فقد قام الرئيس بزيادة رواتب العاملين في القطاع الحكومي وضاعف مختلف الإعانات لتهدئة الناس. وهذه عملية لا يقدر على القيام بها. ولذلك قد تلجأ الحكومة إلى طبع الأموال لكي تتمكن من الوفاء بوعودها، ولذلك من المحتمل أن يحدث تضخم كبير، الأمر الذي سيضاعف الغضب الشعبي لأن الودائع النقدية سوف تصبح غير ذات قيمة.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، كان معظم الإقراض في سورية يقدم للناس لكي يشتروا سيارات خاصة لهم. ولم يعد بإمكان الكثيرين منهم الآن أن يواصلوا عمليات السداد. يقول أحد كبار الممولين: "إذا عجز أحد البنوك الصغيرة عن السداد، فسوف ننهار جميعاً". لا بل إن بعض الفروع تقوم بعرض ملايين الدولارات - الموضوع في رزم كبيرة - لطمانة العملاء المتخوفين. وتحفظ بعض الفروع بكميات كافية من النقد في القاصات لكي تدفع لنصف المودعين لديها فوراً.

لشباب سورية قبل وحدثهم السياسية، كما ساهمت الحركة الكوردية في رفع معنويات المنتفضين وطالبت بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف وأدانتها، وطالبت أيضاً بضرورة السماح بالمظاهرات السلمية وصولاً لتلبية مطالب المتظاهرين المشروعة. ولم تكن بذلك بل أقدمت على خطوات جدية ومبادرات تساهم في تأطير المعارضة التقليدية السورية المتمثل بالجمع بين إعلان دمشق والتجمع الوطني الديمقراطي إضافة إلى شخصيات وطنية معارضة، بهدف تشكيل أرضية حقيقية للتنسيق الوطني الديمقراطي. اتسمت تحركات الأحزاب الكردية عموماً بالانتران وذلك لعدم حرف مسار الحراك الشعبي واستغلاله في صيغة صراع قومي، كما لم ترفع سقف مطالبها السابقة للأحداث، وتمسكت بثوابتها المتلخصة بنذ كافة أعمال العنف وضرورة وقف كل إجراءات الحل الأمني - العسكري، لتهيئة المناخ والإعداد لحوار وطني شامل دون إقصاء لأي جهة أو هيمنة لأي جهة أخرى، وذلك لوضع دستور جديد يشكل مدخلاً رئيساً لتأسيس دولة القانون التعددية الديمقراطية.

وإذا استشرطنا دور الحركة الوطنية الكردية وعلاقتها المستقبلية مع ممثلي الشارع السوري المنتفض ومعارضتها التقليدية فيمكن القول إن تاريخ الحركة الكوردية الطويل نسبياً وعلاقتها الندية مع السلطة وكذلك حسن علاقاتها مع كافة أطراف المعارضة مع الأخذ بعين الاعتبار بنيتها التنظيمية المتماسكة تؤهلها اليوم لتقوم بدور العمود الفقري للمعارضة السورية المنظمة. وملاحظ هذه المرحلة سترتسم بعد أن يتم ترتيب البيت الكردية من الداخل عبر مؤتمر وطني كردي من المزمع انعقاده قريباً بهدف تحديد تفاصيل هذا الدور الذي يفترض له أن يكسب ثقة الشارع السوري المنتفض ويؤسس لعلاقة تحالفية جديدة مع المعارضة على أساس الشراكة الوطنية الكاملة وبرنامج الحد الأدنى المتمثل بضرورة الانتقال السلمي إلى دولة القانون المدنية التعددية، فالحركة الكردية تعمل بجدية لخلق بيئة من الثقة المتبادلة لتهيئة الأجواء لحوار وطني شامل.

ف نجاح التجربة الديمقراطية في سورية وكذلك نجاح دور الحركة الكردية في ذلك مرهون أيضاً بقدرة المعارضة التقليدية العربية وممثلي الشارع المنتفض في دعم المبادرة الكردية عن طريق اقتراح حلول جدية وشجاعة لحل المسألة الكردية لأنه من الصعب الانتقال إلى حكم ديمقراطي دون حل واضح ودستوري لمسألتي القومية والتعددية في النظام السياسي الجديد.

فلا يمكن للحركة أن تقوم بدورها الفعال وتستجمع كافة قواها في المرحلة القادمة وتشارك في التأسيس لتحالف جديد لقوى التغيير في سورية دون إيجاد حلول لنقطتي الخلاف الأساسيتين والتاريخيتين مع السلطات الحاكمة طوال أكثر من نصف قرن. فالعلاقة جدلية بين تطوير الوعي الديمقراطي من جهة ونجاح انتفاضة الحرية والديمقراطية من جهة أخرى.

وأزمة سورية الراهنة هي نتاج أزمة بنيوية ملاصقة للحظة نشوؤها ، حين تأسست على أساس القهر والصحراء ولم تكن أساساً دولة مشيدة على أرضية التنوع والتطوع. ولكي تثمر شجرة الحرية التي ارتوت بدماء الشهداء في سورية لا بد من توفير شرط الديمقراطية داخل صفوف أطراف المعارضة السورية، والإقرار أيضاً بأن قوة سورية وجمالها هي في تنوعها.

* نص الورقة التي تليت في الندوة العلمية التي انعقدت تحت عنوان: "سورية بين خيارات ومصالح القوى السياسية والاجتماعية واحتمالات التغيير"، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر - الدوحة بين ٣٠ - ٣١ يوليو / تموز ٢٠١١ .

مشهدٌ من مجزرة ديرسم

ريبر سلفي*



* مقالة باللغة الكردية من
جريدة NEWROZ العدد (٩٨)-
حزيران ٢٠١١
ترجمة: هيئة التحرير

أمس، قرأتُ مقالة ملفتة للنظر في إحدى المواقع الإلكترونية حول مجزرة ديرسم التي وقعت عام ١٩٣٧، حيث وجدتُ فيها مشهداً وحشياً بحق الإنسان يهزُّ المشاعر بقوة، ويظهر حقيقة أصحاب القرار من الساسة والضباط الأتراك الحاقدين القائمين على تنفيذ تلك المجزرة التي يُبدي لها جبين البشرية.

بعد اقتحام الجيش التركي لإحدى القرى الكردية بمنطقة ديرسم والبدء بقتل كل ما يصادفونه في أزقتها من إنسان وحيوان بالرصاص والحرايب، أضرموا النار بالبيوت لتحترق ويحترق من بداخلها، فارتفعت أسنة اللهب وسحب الدخان لتغطي زرقة السماء وسط ضجيج وصراخ النساء والأطفال والشيوخ، وانتشرت رائحة الموت في كل ركن وزاوية من زوايا تلك القرية الوادعة الصامتة الملتصقة بسفح الجبل.

فجأة، لمح أحد الضباط طفلاً صغيراً يجري هائماً على وجهه هارباً من الموت الذي نزل على قريبته حين غرة واحترق أهله في بيتهم. نادى عليه الضابط بلغته التركية التي بنت المزيّد من الرعب والهلع في قلبه وأمره بأن يتقدم إليه. عندما سمع الطفل نداءه باللغة التركية ازداد خوفاً وقلقاً، ولما التفت خلفه، وجد أنّ من يناديه هو عسكري تركي مدجج بالسلاح، فهرب منه مبتعداً، وأسرع بإلقاء نفسه في لهيب النار دون تردد، ليحترق جسده الغض ويتحول إلى رماد!!.

استغرب الضابط التركي من تصرف الطفل هذا، لم يصدق ما رأيته عيناه، لكنه لم يجد لتصرف الطفل تفسيراً!! تساءل الضابط: ترى، هل وجد هذا الطفل النار أرحم منا ليلقي بنفسه في أحضانها الحارقة؟.. يا الله، الويل لنا.. ماذا فعلنا وأية جرائم ارتكبتها بحق هذا الشعب المسكين حتى يهرع أطفاله لإلقاء أنفسهم في النار ولا يطمئنون إلينا؟!، ومن شدة حيرته وتأسفه، أطلق رصاصة على رأسه وانتحر!!.. لقد ألمني ذلك المشهد التاريخي وأحزنني كثيراً من جهة، ومن جهة أخرى، ذكّرتني بمشاهد القتل المروّع التي تجري هذه الأيام في العديد من المدن والقرى السورية على يد القوى الأمنية التابعة للسلطة، حيث تقتحم هذه القوى المدن والقرى، تعزلها عن العالم الخارجي وتنتهك حرمتها، تلقي القبض على الناشطين المطالبين بالحرية والكرامة فرداً فرداً وقتلهم أو تعتقلهم، وتنتشر الرعب بين الأهالي بغية ←

كونفرانس منظمات أوروبا

لأحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

عقدت أغلب منظمات أوروبا لأحزاب الحركة الوطنية الكردية يومي (٢-٣) تموز ٢٠١١ كونفرانساً، أعلنت فيه عن تأسيس ائتلاف وانتخبت هيئاته المسؤولة (اللجنة القيادية، اللجنة السياسية، المسؤول) وفق لائحة داخلية أقرها الكونفرانس، وجاء في بيانه الختامي:

أعلنت حركتنا الكردية في سوريا وبوضوح للنظام منذ اليوم الأول بأن عليه البدء بالتغيير الديمقراطي لحماية الشعب والوطن وعدم إراقة أية قطرة دم. لكن وللأسف تجاهل النظام ذلك وتعامل مع الوضع بهمجية.

واليوم تؤمن قيادة حركتنا أن الطريق الأمثل للخروج من الأزمة، هو عقد مؤتمر وطني شامل يبحث مستقبل سوريا ويكون الخطوة الأولى لبناء وطن ديمقراطي حديث، والتحصين لدستور ديمقراطي يعترف بالحقائق التاريخية والجغرافية لسوريا وبوجود الشعب الكردي وبحقوقه القومية المشروعة. ولتحقيق ذلك لابد من ضمان الأمور التالية:

- استمرار الانتفاضة الشعبية السلمية بكل أشكالها.
- تأمين الدعم السياسي والدبلوماسي للشعب السوري ومطالبه المشروعة.
- توحيد صفوف الحركة الكردية والمعارضة السورية بكل أطيافها.

.....

في هذا الإطار رتبت الحركة الوطنية الكردية بيتها من الداخل وأسست إطاراً لـ "أحزاب الحركة الوطنية الكردية" وطرحت مبادراتها لحل الأزمة التي تمر بها سوريا، وبذلت الكثير من الجهود والمحاولات لتوحيد صفوف المعارضة السورية.

.....

ويهدف هذا الائتلاف إلى العمل وفق قرارات ومبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا، وتعزيز النضال من أجل المهام التالية:

- تأمين الدعم السياسي الدولي لثورة الشعب السوري المباركة.

- لم شمل قوى المعارضة السورية وتوحيد صفوفها من أجل دعم الثورة وإعلاء صوتها وشأنها خارج الوطن.

- الدفاع عن المطالب والحقوق المشروعة للشعب الكردي من خلال إقامة العلاقات وإجراء اللقاءات والمباحثات بغية تأمين وتضمين حقوق الشعب الكردي المشروعة في دستور سوريا المستقبل.

هذا وتم اتخاذ قرار في الكونفرانس من أجل لم شمل الشخصيات الوطنية المستقلة وجمعيات ومنظمات الجالية الكردية في أوروبا والاستفادة من طاقاتها وخبراتها، لكي تدافع سوية عن قضيتنا الوطنية والقومية العادلة.

قاتل الشهيد الدكتور**عبدالرحمن قاسم****يتولى منصب مسؤول مكتب****علي لاريجاني**

بعد ٢٢ عاماً من جريمته
النكراء التي اقترفها القاتل
محمد جعفر سهرارودي
واغتياله للشهيد البروفيسور
عبدالرحمن قاسم/الأمين العام
للحزب الديمقراطي الكردستاني
إيران في عاصمة النمسا عام
١٩٨٩م. وبقدوم هذه المناسبة،
أقدمت الحكومة الإيرانية على
تكريمه وتنصيبه مسؤولاً
لمكتب علي لاريجاني. إن هذه
الترقية تدلّ بوضوح على حث
النظام الدكتاتوري في طهران
المجرمين والقتلة على ارتكاب
المزيد من الجرائم وتشويقهم
للعنف والإرهاب.

هذا ويعتبر الشهيد قاسم
رمزاً خالداً في وجدان وذاكرة
الشعب الكردي عموماً ومدرسة
للعلم والفكر الديمقراطي
وللنضال على طريق تحرير
الكرد من الظلم والطغيان ونيل
الحرية والكرامة .

إذلالهم وإركاغهم... ويسبب من أعمال القتل الوحشية هذه، تعرّض المئات من الأطفال والشيوخ والنساء للموت، وعشرات آلاف المواطنين إلى التشرّد إلى دول الجوار في الأردن ولبنان وتركيا...

نعلم من التاريخ أنه عندما كانت بعض القبائل والعشائر تنتشاجر وتبدأ القتال ولأية أسباب كانت، لمجرد دخول امرأة بين الطرفين المتخاصمين وتأمّرههم بالكف عن القتال، احتراماً لمكانة المرأة في المجتمع، كان الطرفان ينصاعان لأمرها دون تردد ويتم إخماد نار الحرب ويحل السلام والوثام. ولكن، لشديد الأسف، نجد اليوم الرصاص يطال رأس المرأة، صناعة الحياة قبل غيرها لتسقط على الأرض وتبقى جثتها مرمية في الساحات دون خجل أو حياء!!.. إنهم يقتلون الحياة.

حتى الأطفال، مستقبل الشعوب والأمم لم تسلم من الموت أيضاً.. فأنتى تسرح بناظريك اليوم تجد الموت والموت، تجد دم الإنسان مرافقاً في الشوارع!! ثرى، إلى أين تتجه الإنسانية؟ أوليس هذا انتحاراً للإنسان والإنسانية بذاتها؟! ثرى، أين العقلاء والشيوخ ممن كانوا يرفعون أصواتهم في مثل هذه الحروب الانتحارية، ألم يبق منهم أحد في مجتمعنا لوقف كل هذا العنف والنزيف؟!..

يجب على الإنسان في كل بقاع الأرض أن يرفعوا الصوت معاً ضد العنف، ضد قتل الإنسان، ضد الصراعات والأحقاد، ويمدوا يد التعاون لوقف نزيف الدم وسفكه في هذا العالم، ويعملوا معاً من أجل الحرية والسلام. هنا، تجب الإشارة إلى أن الدول الكبرى إن لم تبحث عن مصالحها، تستطيع أن تقوم بدور إيجابي في هذا الشأن لتحقيق هذا الهدف النبيل، لكنها للأسف، تبحث عن مواطني أقدام جديدة لها في العالم بحثاً عن الاستغلال، وتدوس هي نفسها على القيم ودماء الإنسان، وتبيع الإنسانية بأبخس الأثمان!!..

أملٌ أن يكون المستقبل القريب مشرقاً ومزهراً لشعوب منطقتنا وكافة شعوب العالم، وأن توضع أيادي القتلة من تجار الحروب وأبطال الحقد والكراهية في الأصفاد والأغلال لينالوا جزاءهم العادل، ويعمّ العدل والسلام، ويأخذ الإنسان والإنسانية، تأخذ النساء والأطفال أمكنتها الطبيعية اللاتقة، ولا يخشى الأطفال من العسكر كي لا يرموا بأنفسهم إلى جحيم النار!!!

**كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي****العربية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد**

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com